UNIVERSITY LIBRARIES

المملكة العربية السعودية



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

عمادة شئون المكتبات

No. .... الرقم

الرياض - ١١٤٩٥ ص.ب ٢٢٤٨٠ تليفون ٤٦٧٦١٦٥ - المملكة العربية السعودية

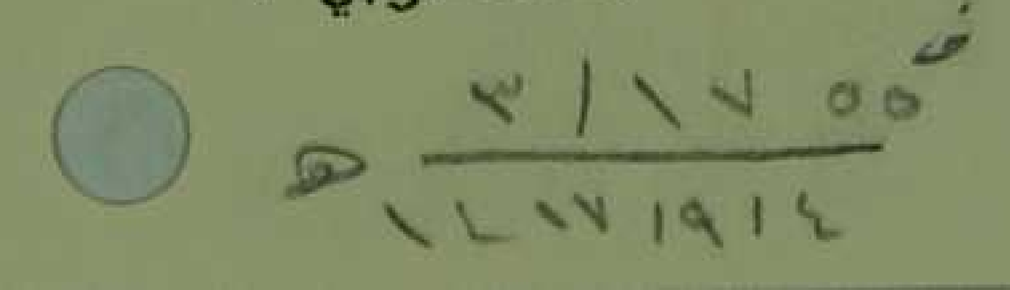
تعليقات الكاتي على ايساغوجي، تأليف الكاتي، حسن حسام الدين، ٧٦٠هـ. كتب سنة ١٢٦٧هـ.

٢٥ ق ٢٦ س ٢٢×١٦سم

نسخة وسط ، أضرت بها الرطوبة ، خطها نسخ معتاد

 الظاهرية (المنطق) ٩٩-١٠٠ معجم المؤلفين ٣: ٢٧٢

١- المنطق أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ
ج- شرح الكاتي على ايساغوجي للأبهري د- شرح ايساغوجي.



UNIVERSITY LIBRARIES

المملكة العربية السعودية

عمادة شؤون المكتبات



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO. .... الرقم :

كتاب شرح الايساغوجي لحسام
كاتي في علم المنطق رحم الله
مولفه رحمة واسعة
وصلى الله
على
سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

[redacted]
لكاتبه الفقير
[redacted]
غفر الله له ولوالديه
ولجميع المسلمين



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره الممكن سواه وغيره والصلوة على محمد الذي انتشر به نهجه واصح وعلى آله المختصين بمن لا يدرك غوره فان كتاب الشيخ الامام قدوة الحكماء اثير الدين الابهري طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه المشهور بايساغوجي لما كان على بعض الاخوان متعسرا وعلى بعضهم متيسرا اردت ان اكتب بالتماسهم اوراقا لتزيل تعسره وتتم تيسره والله خير الميسرين والموفقين

قال المصنف ايساغوجي اللفظ الدال الى آخره

اقول اعلم ان للمنطق اصطلاحات يجب استحضارها للمبتدي اذا اراد ان يشرع في شيء من العلوم منها ايساغوجي وهو لفظ يوناني اريد به الكليات الخمس وهي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام وهذه يتوقف معرفتها على بيان الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن والالتزام واقسام اللفظ والدلالة هو كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول هو

الدال والثاني هو المدلول فمن هذا عرفت ان الدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وكذا عرفت ان المدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء آخر العلم به والدلالة تنقسم الى طبعية وعقلية ووضعية والمراد ههنا الدلالة الوضعية التي تكون بحسب وضع اللفظ على المعنى وهي ثلاثة لان اللفظ الدال على المعنى لا يخلو من ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له او يدل على ما يلازمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام مثال الدلالة بالمطابقة كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة لانه تمام ما وضع له وانما سميت هذه الدلالة بالمطابقة لان اللفظ موافق لتمام ما وضع له وذلك من قولهم طابق النعل النعل اذا توافقتا ومثال ما يدل بالتضمن كالانسان اذا دل على احدهما اي على الحيوان او على الناطق وانما سميت هذه الدلالة تضمنا لانه يدل على الجزء الذي تضمنه فيكون دالا على ما في ضمنه ومثاله



الدلالة بالالتزام كالانسان اذا دل على
قابل العلم وصنعة الكتابة وانما سميت
هذه الدلالة التزاما لان اللفظ لا يدل
على كل امر خارج عنه بل على الخارج اللازم
اللازم له وانما قيد قوله على ما يلازمه
بقوله في الذهن لان الدلالة الخارجية
لو جعلت شرطا لم يتحقق دلالة
الالتزام بدون الملازمة الخارجية
لامتناع تحققها بدون تحقق الشرط
واللازم باطل وكذا الملزوم لان
العدم كالعمي يدل على الملكة كالبصر
التزاما لان العمي عدم البصر عما من
شانه ان يكون بصيرا مع ان بينهما
معاندة في الخارج قال
اللفظ اما مفرد او مركب الخ اقول
لما فرغ من الدلالة الثلاث
شرع في تقسيم اللفظ فنقول اللفظ
ينقسم الى قسمين مفرد ومؤلف
لانه اما ان لا يراد بالجزء منه دلالة
على جزء معناه او يراد ذلك
كقولك رامي الحجارة فانه يدل
جزء لفظه على جزء معناه لان
الرمي يدل على ذات اتصفت
بالرمي والحجارة يدل على ذات معينة
فان كان الاول فان كان الاول فهو

مفهوم من د وان كان الثاني فهو مؤلف

مفرد وان كان الثاني فهو مؤلف قوله لا يراد بالجزء منه
دلالة صدقه على اربعة اقسام الاول
ان لا يكون له جزء نحو ق علما والثاني
ان يكون له جزء لا معنى له نحو زيد
علما الثالث ان يكون له جزء وذو معنى
لكن لا يدل عليه نحو عبد الله علما
الرابع ان يكون له جزء ومعنى دال
عليه لكن لا يكون مرادا نحو الحيوان
الناطق علما لانسان فانه الماهية الانسانية
مع التشخص قال والمفرد اما كلي او
اقول المفرد ينقسم الى كلي وجزئي
لانه اما ان لا يكون نفس تصوره
مفهومه اي من حيث انه متصور
مانعا من وقوع الشركة اي من
اشتراكه بين كثيرين او لا يكون كذلك
فان منع نفس تصور مفهومه من
اشتراكه بين كثيرين فهو الجزئي كزيد
علما فانه اذا تصور مفهومه امتنع عن
صدقه على كثيرين وان لم يمنع نفس
تصور مفهومه من اشتراكه بين كثيرين
فهو الكلي كالانسان فان مفهومه عند
العقل لم يمتنع عن صدقه على كثيرين
وانما قيد الكلي والجزئي بنفس التصور
لان من الكليات ما يمتنع الاشتراك
بين امور متعددة بالنظر الى الخارج



الى الخارج كواجب الوجود فان الدليل
الدليل الخارجي تقطع عرق الشركة عنه
لكن عند العقل لم يمنع عن صدقه على
كثيرين والا لم يفتقر الى الدليل لاثبات
الوحدانية قال والكلي اما ذاتي الخ
اقول الكلي ينقسم الى كلي ذاتي
وعرضي لانه اما ان يكون داخلا في
حقيقة جزئياته او لا يكون فان كان
داخلا في حقيقة جزئياته فهو ذاتي
كالحيوان بالنسبة الى الانسان فان حقيقة
زيد وعمرو وبكر والحيوان داخل فيه
لكونه مركبا من الحيوان والناطق وكذا
بالنسبة الى الفرس فان لم يكن داخلا
في حقيقة جزئياته بل كان خارجا
عن تلك الحقيقة فهو عرضي
كالضاحك بالنسبة الى الانسان فانه
لم يدخل في حقيقة زيد وعمرو وبكر التي
هي الانسان لما عرفت من انه مركب من الحيوان
والناطق فقط فتعين انه خارج عنه
وعلى هذا لا تكون نفس الماهية
ذاتية بل تكون من العرضيات لانه
تخالف الذاتي بذلك التفسير وما
يخالفه فهو عرضي وقد يقال الذاتي
على ما ليس بعرضي فح تكون الماهية
ذاتية لا يقال ان الذاتي هو المنتسب

الى الذات فلا يجوز ان يكون الماهية
ذاتية والا لزم انتساب الشيء الى نفسه
فهو ممتنع لانا نقول هذه التسمية
اي تسمية الماهية ذاتية ليست
بلغوية حتى يلزم ذلك بل انما هي
اصطلاحية فلا يرد ذلك قال
والذاتي اما مقول في جواب ما هو
الخ اقول هذا شروع في بيان الكليات
الخمس اعلم ان الذاتي اما جنس او
نوع او فصل لانه ان مقولا في جواب
ما هو بحسب الشركة المحضة اي
بلا الخصوصية ايضا فهو جنس
كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس
فانه اذا سئل عن الانسان والفرس بما
هما كان الحيوان جوابا عنهما واذا
سئل عن كل واحد من الانسان والفرس
لم يصح ان يقع جوابا عن كل واحد
منهما لانه ليس تمام ماهية كل
واحد منهما بالانفراد لانك اذا
افردت الانسان بالسؤال فتقول
ما هو فجوابه ليس الا الحيوان
الناطق لكونه تمام ماهيته وكذا اذا
افردت الفرس بالسؤال فجوابه الحيوان
الصاهل لكونه تمام ماهيته ويرسم
الجنس بانه كلي مقول على كثيرين

لان النسبة تقتضي المغايرة بين المنسوب
والمنسوب اليه والشيء لا يغاير نفسه

اعني النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام اهـ
قدم الجنس على النوع لان الجزء مقدم على الكل
لان الجنس جزء النوع والنوع كل اهـ

مختلفين بالحقائق في جواب ما هو
وقوله كلي زائد لا طائلة تحته ٥
وقوله مقول جنس متناول للجزئيات
والكليات وقوله على كثيرين يخرج
الجزئيات لما مر من ان الجزئي انما هو
واحد متشخص وقوله مختلفين بالحقائق
يخرج النوع لكونه مقولا على كثيرين مختلفين
متفقين بالحقيقة وقوله في جواب بالعدد نحو
ما هو يخرج الكليات الباقية اعني زيد وبكر
اعني الفصل والخاصة والعرض العام
وان كان الذاتي مقولا في جواب ما هو
بحسب الشركة والخصوصية معا
فهو نوع كالانسان بالنسبة الى افراده
اعني زيدا وبكرا وعمرا وغير ذلك
لانه اذا سئل عن زيد وعمرو وبكر
وغيرهم بما هم كان الحيوان الجواب
انسانا لانه تمام ماهيتهم المشتركة
بينهم واذا سئل عن زيد فقط
كان الجواب انسانا ايضا لانه تمام
ماهيته المختصة به فتعين انه اعني
النوع يكون مقولا في جواب ما
هو بحسب الشركة والخصوصية
معا ويرسم بانه كلي مقول على
كثيرين مختلفين بالعدد دون
الحقيقة في جواب ما هو قوله

كلي

وقوله كلي زائد لا طائل تحته لما مر
مقول جنس للجزئي والكلي وقوله
على كثيرين يخرج الجزئي وقوله
مختلفين بالعدد دون الحقيقة
يخرج الجنس لان النوع انما هو
مقول على كثيرين متفقين ٥ هم
بالحقيقة بخلاف الجنس وقوله
مختلفين بالعدد لكون افراده ٥
مختلفة بالعوارض والتشخصات
وقوله في جواب ما هو يخرج الثلاث
الباقية وان كان الذاتي غير مقول
في جواب ما هو بل مقول في جواب
اي شيء هو في ذاته وهو اعني
المقول في جواب اي شيء هو في
ذاته ما يميز الشيء عما يشاركه
في الجنس فهو فصل ولو قال او
في الوجود ايضا لكان اشمل ٥
ليدخل فيه الماهية المركبة من
امرين متساويين او امور متساوية
اللهم الا ان يقال اكتفى بالجنس
بناء على تركيب الماهية من امرين
متساويين او امور متساوية
ولقائل ان يقول فعلى هذا كان
اللازم عليه ان لا يذكر الجنس ٥
في التعريف وذلك اعني ما يميز

اي الفصل والخاصة والعرض العام انتهى

٧ وفي بعض النسخ ان يذكر الجنس
ع

ه الشي عما يشاركه في الجنس هو
ه كالناطق بالنسبة الي الانسان فانه
اعني الناطق يميز الانسان عما
يشاركه في الحيوان كالفرس والبغل
والبقر وغيرهم لانه اذا سئل عنه
عن الانسان باي شي هو في ذاته
كان الجواب انه ناطق لان السوال
باي شي هو انما يطلب به ما يميز
الشي عن غيره وكل ما يميز الشي
يصلح للجواب فالناطق يصلح
للجواب لانه يميز الشي عن غيره
ويرسم اي الفصل بانه كلي يقال
على الشي في جواب اي شي في
ذاته قوله كلي جنس متناول
للكليات الخمس وقوله تقال على
الشي في جواب اي شي هو في ذاته
يخرج الجنس والنوع والعرض العام
لا يقال في الجواب اصلا وقوله
في ذاته اي في جوهره يخرج ه
الخاصة لانها وان كانت مميزة
للشي لكن لا في جوهره وذاته
بل في عرضه قال واما العرضي
اقول العرض اما لازم او مفارق
لانه اما ان يمتنع انفكاكه عن الما
هية فالاول هو العرض اللازم

في ذاته ح
عن غيره ح
لان النوع والجنس يقالان في جواب ما هو لا في جواب اي شي هو ح

كالكاتب

كالكاتب بالقوة بالنسبة الى الانسان
والثاني هو العرض المفارق كالكا
بالفعل بالنسبة اليه وكل واحد
منهما اي من اللازم والمفارق اما
خاصة او عرض عام لانه ان اختص
بحقيقة واحدة فقط فهي الخاصة
كالضاحك بالقوة والفعل هو
للانسان فان الضاحك بالقوة عرض
لازم لا ينفك عن ماهية الانسان
مختص بحقيقة واحدة وهي ماهية
الانسان والضاحك بالفعل عرض
مفارق ينفك عن ماهية الانسان
مختص بها وترسم اي الخاصة بانها
كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة
فقط قولا عرضيا قوله كلية
مستدركة بغير مرة وقوله تقال على
ما تحت حقيقة واحدة جنس
شامل للكليات الخمس وقوله
فقط يخرج الجنس والعرض
العام لانهما كلونهما مقولين على
ما تحت حقايق وقوله قولا
عرضيا يخرج النوع والفصل
لانهما مقولان على ما تحتهما
قولا ذاتيا لا عرضيا وان لم
يختص كل واحد من اللازم

عامه ح

والمفارق بحقيقة واحدة بل يعم
حقايق فوق واحد فهو العرض
العام كالمتنفس بالقوة والفعل
للانسان وغيره من الحيوانات
فان المتنفس بالقوة عرض لازم
غير منفك عن ماهية الحيوانات
غير مختص بحقيقة واحدة
والمتنفس بالفعل عرض مفارق
ينفك عن ماهيتها غير مختص
بحقيقة واحده ورسم العرض
العام بانه كلي يقال على ما تحت
حقايق ~~مختلفة~~ مختلفة قولا
عرضيا قوله كلي زايد كما مر غير
مرة وقوله يقال على ما تحت حقايق
مختلفة يخرج النوع والفصل والخاصة
لانها لا تقال الا على ما تحت حقيقة
واحدة فقط وقوله قولا عرضيا
يخرج الجنس لانه ذاتي لا عرضي
وكون هذه ~~التعاريف~~ التعريفات
للكليات الخمس رسوما بناء على
امكان ان يكون لها ماهيات وراء
تلك المفهومات التي ذكرناها
ملزومات متساوية لها الا انه
الا المناسب ذكر التعريف
الذي هو اعم من الحد والرسم

لان

لان عدم العلم بانها حدود لا يوجب
العلم بانها رسوم قال القول
الشارح اقول العلم على قسمين
احدهما القول الشارح والثاني
الحجة لانه ان كان تصورا مع
عدم اعتبار الحكم فيه موصلا
الى المطلوب التصوري فهو
القول الشارح وان كان تصورا
مع اعتبار الحكم فيه موصلا الى
المطلوب التصديقي فهو حجة واذا
عرفت هذا فنقول من تلك
الاصطلاحات المنطقية المذكورة
القول الشارح وهو التعريف اعم
من ان يكون حدا او رسما والحد
القول الدال على ماهية الشيء
قوله على ماهية الشيء يخرج
الرسم على ما ستعرفه هذا هو
تعريف الحد وقيل لم يعرف تعريفه
لئلا يتسلسل قلت لا نسلم لزوم
التسلسل لان حد الحد نفس الحد
كما ان وجود الوجود نفس الوجود
والحد على قسمين تام وناقص
فالحد التام هو الذي يتركب من
جنس الشيء وفصله القريبين
كالحيوان الناطق بالنسبة الى



الانسان فانك اذا قلت ما الانسان
فيقال الحيوان الناطق ومثل هذا
هو الحد اما كونه حدا فلان الحد
لغة المنع وهو لكونه مشتملا على
الذاتيات مانع من دخول الغير
فيه واما كونه تاما فلان الذاتيات
مذكورة بتمامها فيه والحد الناقص
وهو الذي يتركب من جنس البعيد
للشيء وفصله القريب كالجسم
الناطق بالنسبة الى الانسان فانه
اذا سئل عن الانسان بما هو
فاجيب بانه جسم ناطق كان
الحد حدا ناقصا اما كونه حدا
فلما مر واما كونه ناقصا فلعدم
ذكر جميع الذاتيات فيه والرسم
ايضا ينقسم الى قسمين تام
وناقص اما الرسم التام فهو الذي
يتركب من جنس الشيء وخاصته
اللازمة له كالحيوان الضاحك في
تعريف الانسان اما كونه رسما
فلان رسم الدار اثرها ولما كان
التعريف بالخاصة التي هي من
اثر الشيء كان تعريفا بالاثر
واما كونه تاما فلتحقق المشابهة
بينه وبين الحد التام من جهة

انه وضع فيه الجنس وقيد بامر
مختص بالشيء واما الرسم الناقص
فهو الذي يتركب من عرضيات
تختص جملتها بحقيقة واحدة
لا كل واحد منها كقولنا في تعريف
الانسان انه ماش على قدميه
عريض الاظفار مستقيم القامة
بادي البشرة ضحاك بالطبع
فان جملة هذه الامور العرضية
مختصة بالانسان لا غير بخلاف
كل واحد منها لوجود البعض
منها في غيره ايضا اما كونه
رسما فلما مر من الخاصة
اللازمة من اثار الشيء فيكون
تعريفا بالاثر واما كونه ناقصا
فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم
التام حتى يتحقق المشابهة
بالحد التام تحققها بين الرسم
التام والحد التام قال القضايا الخ
اقول لما فرغ من القول الشارح
شرع في بيان الحجة وهي القضايا
المرتبة الموصلة الى المطلوب
التصديقي والقضية قول يصح ان
يقال لقائله انه صادق فيه او
كاذب وهو الذي يسميه بعضهم

ان

الذي فهو الرسم صح

يا



والقول هو المركب سواء كان م
لفظا مركبا كما في القضية الملفوظة
او مفهوما عقليا مركبا كما
في القضية المعقولة وهو اي
القول جنس يتناول الاقوال
التامة والناقصة قوله يصح
ان يقال لقايله انه صادق فصل يخرج
به عن الاقوال الناقصة والانشا
من الامر والنهي والاستفهام
وغيرها والقضية تنقسم الى
قسمين احدها حملية والاخرى
شرطية لان المحكوم عليه وبه
في القضية ان كانا مفردين
فالقضية حملية نحو زيد كاتب
والا فشرطية فالقضية شرطية
وفيه نظر والشرطية اما متصلة
وهي التي يحكم بصدق قضية
او لا صدقها على تقدير صدق
قضية اخرى وهي موجبة ان
ان حكم الحكم فيها بصدق
قضية على اخرى كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود
وسالبة ان حكم فيها سلب
صدق قضية على تقدير صدق
قضية اخرى كقولنا ليس ان

مثال الحملية كقولنا زيد كاتب صح

لان المحكوم عليه والمحكوم به فيها لكونهما غير مفردين في الجملة كما يقال ان زيد ابوه قائم

كانت

كانت الشمس طالعة فالليل موجود
واما شرطية منفصلة وهي التي
يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين
فان حكم بالتنافي فيهما ايجابا
فالقضية المنفصلة موجبة كقولنا
العدد اما ان يكون زوجا او فردا وان حكم
فيها بالتنافي سلبا فالقضية
المنفصلة سالبة كقولنا ليس
اما ان يكون الانسان اسود او كاتبا
قال والجزء الاول من اقول والجزء
الاول اي المحكوم عليه من القضية
الحملية يسمى موضوعا لانه وضع
لان يحكم عليه بشيء والجزء الثاني
اي المحكوم به منها يسمى محمولا
لانه انما وضع لان يحمل على الشيء
والنسبة التي بها الحمل بالمو
ضوع تسمى نسبة حكمية ولم
يذكر المص الجزء الاخير ولا بد منه
في القضية لكونه جزءا منها
والجزء الاول من الشرطية يسمى
مقدما لتقدمه في الذكر والجزء
الثاني يسمى تاليا لكونه تابعا له
وهو من التلو بمعنى التبع قال
والقضية اما موجبة اقول تنقسم
القضية ثانيا الى موجبة وسالبة

القضية ح

الثاني ح



لان تلك النسبة التي ذكرناها
ان كانت حكما بان يقال الموضوع
محمول كقولنا زيد كاتب وان
كانت ليست حكما بان يقال الموضوع
ليس بمحمول فالقضية سالبة
كقولنا ليس بكاتب **قال** وكل
واحد منهما الخ **اقول** وكل
واحدة من القضية الموجبة
والسالبة اما ان يكون مخصوصة
او محصورة كلية او جزئية
او مهملة لانه ان كان الموضوع
في القضية شخصا معينا فالقضية
مخصوصة كما ذكرنا من مثال
الموجبة والسالبة نحو زيد كاتب
وزيد ليس بكاتب اما تسميتها
مخصوصة فلخصوص موضوعها
ويقال لها شخصية لكون موضوعها
شخصا معينا جزئيا وان لم يكن
موضوعها اي موضوع القضية
شخصا معينا جزئيا بل يكون
غير معين كليا فان بين فيها
كمية افراد الموضوع من الكلية
والجزئية فيها فالقضية محصورة
ومسورة اما كونها محصورة
فلحصر افرادها موضوعها

مثل المصنف للحملية واما الشرطية فالكلية فيها بالاتصال
والانفصال ان كان على وضع معين نحو ان جئتني
الان اكرمتك وزيد الان اما كاتب او غير كاتب فمخصوصة
او على جميع الاوضاع الممكنة نحو كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود ودائما اما ان
يكون العدد زوجا او فردا فمحصورة كلية او على
بعض الغير المعين نحو قد يكون اذا كانت الشمس
كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما
ان يكون الشيء حيوانا او ابيض فمحصورة جزئية
والا فمهملة نحو ان كانت الشمس طالعة فالارض
مضيئة واما ان يكون العدد زوجا او فردا
وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى
ومتى ما وفي المنفصلة دائما وسور السالبة
الكلية فيهما ليس البتة وسور الموجبة الجزئية
فيهما قد يكون و... الاوضاع هنا بمنزلة
افراد الموضوع في الحملية اه شيخ الاسلام

واما كونها مسورة فلاشتمالها
على السور الذي هو اللفظ الدال
على كمية الافراد الموضوع حاصرا
لها ومحيطا بها والسور ماخوذ
من سور البلد فكما انه يحصر البلد
كذلك يحصر ذاك افراد
الموضوع وهذه المحصورة اما
ان يحكم فيها على كل الافراد او
بعضها وعلى التقديرين اما
بالايجاب او بالسلب فان كان
الاول فالقضية كلية مسورة
موجبة كقولنا كل انسان كاتب
او سالبة كقولنا لا شيء من
الانسان بكاتب والسور في الموجبة
الكلية نحو كل وفي الكلية السالبة
لا شيء ولا واحد كما ذكرنا وان
كان الثاني اي وان كان الحكم في القضية
على بعض الافراد فالقضية جزئية
مسورة موجبة كقولنا بعض الانسان
كاتب او سالبة كقولنا بعض
ليس بكاتب والسور في القضية
الجزئية الموجبة نحو بعض وواحد
وفي الجزئية نحو بعض ليس وليس
بعض وليس كل وان لم يكن كذلك
اي وان لم يكن الموضوع في القضية



شخصا معينا ولم يكن الحكم فيها على
كل الافراد او بعضها فالقضية
تسمى مهملة لاهمال كمية الافراد
التي حكم فيها عليها اذ القسمة كانت
مثلثة كما قال الشيخ في الشفاء لا يقال ان
القضية الطبيعية خارجة عنها
فلا يصدق الحصر لانا نقول الكلام
في القضايا المعتبرة في العلوم
والقضية الطبيعية ليست بمعتبرة
في العلوم فخروجها عن التقسيم لا
يخل في الانحصار قال والمتصلة
اما لزومية الخ اقول لما فرغ
من تقسيم الحملية شرع في تقسيم
الشرطية سواء كانت متصلة
او منفصلة اما الشرطية المتصلة
فتنقسم الى قسمين احدهما اللزومية
واخرى اتفاقية لانه ان صدق التالي
فيها على تقدير وقوع المقدم لعلاقة
بينهما تنشأ عن ذات المقدم
توجب ذلك فالقضية متصلة
لزومية والمراد بالعلاقة ههنا
ما بسببه يستلزم المقدم التالي
كالعلية والمعلولية والتضايف
اما العلية فكقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود فان
طلوع الشمس علة لوجود

ثلث ح

النهار

النهار واما المعلولية فكقولنا
كلما كان النهار موجودا كانت
الشمس طالعة فان وجود النهار
معلول لوجود النهار لطلوع
الشمس واما التضايف فكقولنا
ان كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه وان
صدق التالي في المتصلة على تقدير
صدق المقدم لا لعلاقة مذكورة
بل على سبيل الاتفاق فالقضية
متصلة اتفاقية كقولنا ان كان
الانسان ناطقا فالحمار ناهق فانه
لا علاقة بين ناطقية الانسان
وناهقية الحمار حتى يجوز العقل
استلزام ناطقية الانسان وناهقية
الحمار بل وافق الطرفان على الصدق
هنا واما المنفصلة فتنقسم الى ثلاثة
اقسام حقيقية ومانعة الجمع ومانعة
الخلو لانه ان حكم في القضية بالتنافي
بين جزئيها في الصدق والكذب معا
فالقضية منفصلة حقيقية
كقولنا العدد اما زوج او فرد فالحكم
في هذه القضية بامتناع الزوج والفرد
على العدد وبامتناع ارتفاعهما عنه
وانما سميت حقيقية لان التنافي بين
جزئيها اشد من التنافي بين جزئي



جزئيها

الاخريين لانها يوجد التنافي بين
في الصدق والكذب معا وهذا
ليس الا حقيقية الانفصال
وان حكم بالتنافي بين جزئيها
في الصدق فقط فالقضية مانعة
الجمع كقولنا هذا الشيء اما شجر واما
حجر فانه حكم فيها بالتنافي الحجر والشجر
في الصدق فقط لا في الكذب
لجواز ان يكون الشيء لا شجرا ولا
حجرا وانما سميت مانعة الجمع
لاشتمالها على منع الجمع بين جزئيها
في الصدق وان حكم في القضية
بين جزئيها في الكذب فقط لا في
الصدق فالقضية مانعة الخلو
كقولنا زيد اما ان لا يكون
في البحر واما ان لا يغرق فانه
حكم في هذه القضية بالتنافي بين
ان يكون في البحر ويغرق الجواز ان
يكون في البحر ويغرق وانما سميت
مانعة الخلو لاشتمالها على منع
الخلو بين جزئيها في الكذب
قال وقد تكون الحقيقية اقول
المنفصلات المذكورة تتركب
من كل جزئين غالبا كما مر وقد
تتركب من اكثر من جزئين

ان

لا بين ان يكون في البحر وان لا يغرق

اما المنفصلة الحقيقية فكقولنا هذا
العدد اما زائد او ناقص او مساو
فانه حكم فيها بان هذا الجمع لا يجتمع
على عدد واحد ولا يخلو العدد عن
احدها وفيه نظر لان عين احد
الاجزاء يستلزم نقيض الآخر
لامتناع الجمع وبالعكس لامتناع
الخلو وبالعكس لامتناع الخلو فلو
تركبت الحقيقية من ثلاثة اجزاء
فصاعدا يلزم الخلف لانه في المثال
المذكور وهو قولنا اما زائد او
ناقص او مساو فيلزم ان يستلزم
كونه زائدا كونه غير ناقص ويستلزم
كونه غير ناقص كونه مساويا فيلزم
ان بينهما منع الجمع والخلو لكون
المنفصلة حقيقية وهذا
خلف وايضا يلزم ان يستلزم
كونه غير زائد كونه ناقصا ويستلزم
كونه ناقصا كونه غير زائد وينتج
من هذا ان يستلزم كونه غير
زائد كونه غير مساو فيكون
بينهما منع الخلو ايضا لكون
المنفصلة حقيقية وهذا خلف
بل الحق ان الحقيقية قد تتركب
من حملية ومنفصلة كقولنا

ينتج من هذا ان يستلزم كونه



هذا العدد اما ان يكون مساويا
لذالك العدد او زايدا عليه او
ناقصا عنه والجزء الثاني اعني قوله
او نايدا الخ منفصلة والجزء الاول
حملية واصله هذا العدد اما ان
يكون مساو لذالك العدد او غير
مساو له لكن اذا لم يكن مساويا له
كان ناقصا عنه او زايدا عليه فلما
كانت هذه المنفصلة في قوة تلك
الحملية اقيمت مقامها فظن انها
مركبة من ثلاثة اجزاء ولكنها في الحقيقة
مركبة من الحملية والمنفصلة كما مر
فلا تتركب الحقيقية الا من
جزئين وكذا مانعة الخلو بخلاف
مانعة الجمع فانها تتركب من
ثلاثة اجزاء فصاعدا ولبيانها
طول لا يطلب يليق بهذا
المختصر فليطلب في المطولات
قال التناقض الخ اقول من
الاصطلاحيات المنطقية المذكورة
التناقض وهو اختلاف القضيتين
بالايجاب والسلب بحيث يقتضي
لذاته ان تكون احداهما اي احدا
القضيتين صادقة واخرى كاذبة
كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب

فان

فان هاتين القضيتين اختلفتا
بالايجاب والسلب اختلافا بحيث
يقتضي لذاته ان تكون احداهما صادقة
واخرى كاذبة على حسب الواقع
قوله اختلاف جنس يتناول
الاختلاف الواقع بين قضيتين
ومفردين ومفرد وقضية
وقوله قضيتين يخرج الاختلاف
بين غير قضيتين وقوله بالايجاب
والسلب يخرج الاختلاف بالاتصال
والانفصال والاختلاف بالكلية
والجزئية وبالعدول والتحصيل
وغير ذالك وقوله بحيث
يقتضي يخرج الاختلاف بالايجاب
والسلب بحيث يقتضي صدق
احديهما وكذب الاخرى لكن لا لذاته
فذلك الاختلاف نحو زيد انسان
زيد ليس بناطق فان الاختلاف
بين هاتين القضيتين انما يقتضي
ان تكون احديهما صادقة والاخرى
كاذبة فان قولنا زيد ليس بناطق
في قوة قولنا زيد ليس بانسان
وكذا ان قولنا زيد انسان في قوة
قولنا زيد ناطق فيكون ذالك
بواسطة لا لذاته قال التناقض

لكن لا لذاته نحو زيد ساكن زيد ليس بمتحرك لانهما صادقتان وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب بحيث يقتضي صدق احديهما وكذب الاخرى



ولا يتحقق الخ اقول القضيتان
اللتان بينهما يقع التناقض ه
لا يخلو اما ان يكونا مخصوصتين
او محصورتين او مهملتين فان
كانا مخصوصتين فلا يتحقق التنا
بينهما الا بعد اتفاقهما بثمان
وحدات الاول وحدة الموضوع
لانهما لو اختلفتا في هذه الوحدة
لم يتناقضا نحو زيد قايم عمرو ليس
بقايم الثاني وحدة المحمول ولو
اختلفتا فيها لم يتناقضا نحو زيد
كاتب زيد ليس بشاعر الثالث
وحدة الزمان اذ لو اختلفتا
فيها لم يتحقق التناقض نحو زيد
نايم ليلا زيد ليس بنايم نهارا
الرابع وحدة المكان لانهما
عند اختلافهما فيها لم يتناقضا
نحو زيد قايم في الدار زيد ليس
بقايم في السوق الخامس وحدة
الاضافة اذ لو اختلفتا فيها لم
يتحقق التناقض نحو زيد اب
لعمرو زيد ليس باب لبكر مه
السادس وحدة القوة والفعل
لانهما لو اختلفتا فيها بان يكون
النسبة في احديهما بالقوة والاخرى
بالفعل لم يتناقضا نحو الخمر

قض

يبس ح

في الدن

في الدن مسكر اي بالقوة الخمر ليس
بمسكر اي بالفعل السابع
وحدة الكل والجزء لانهما لو اختلفتا
في الكل والجزء لم يتحقق التناقض نحو
اسود اي كله الزنجي ليس باسود اي
بعضه الثامن وحدة الشرط لعدم
التناقض بين القضيتين عند ه
اختلاف الشرط كقولنا الجسم
مفرق للبصر اي بشرط كونه ابيض
الجسم ليس بمفرق للبصر اي
كونه اسود واذا عرفت هذا
فاعلم اذا كانت احديهما موجبة
كلية ينبغي ان يكون الاخرى سالبة
جزئية واذا كانت سالبة كلية
كانت الاخرى موجبة جزئية
فنقيض الموجبة الكلية انما هي
السالبة الجزئية كقولنا كل انسان
حيوان بعض الانسان ليس
بحيوان ونقيض السالبة الكلية
انما هي الموجبة الجزئية كقولنا
لا شيء من الانسان بحيوان بعض
الانسان حيوان وتمامية هذا ه
سيأتي في المحصورات والحق
ان ايراد المص رضي الله عنه
هذا اي قوله ونقيض الموجبة

الزنجي

بشرط

بمعنى العلة

اي اخرج المهملتين في موضعه
وانما موضعه بعد تحقيق المحصورات
والمحصورات الخ **اقول** **قال**
كانت القضيتان المتناقضتان
محصورتين لا يتحقق التناقض
بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية
اي في الكلية والجزئية بان تكون
احديهما كلية واخرى جزئية فهذا انما
يكون بعد اتفاقهما في الوحدات
المذكورة فلو قيد بعد قوله هو
بقوله ايضا لكان اولى ليكون
اشارة اليه اعني الى اتفاقهما
في الوحدات المذكورة وانما قلنا
انه لم يتحقق التناقض في المحصورتين
الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية
لان الكليتين قد تكذبان كقولنا
كل انسان كاتب ولا شيء من
الانسان بكاتب والجزئيتين قد
تصدقان كقولنا بعض الانسان
كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب
فنقيض الكلية الجزئية لا الكلية
وبالعكس يعني نقيض الجزئية
الكلية لا الجزئية وان كانت
القضيتان مهملتين فحكمهما حكم
المحصورتين لان المهملات

جزئية خ

في الكمية

اي بالفعل خ
اي بالفعل خ

من



من المحصورات في الحقيقة من انها
في قوة الجزئية **قال** العكس
الخ **اقول** من تلك الاصطلا
حات المنطقية المذكورة العكس
وهو عبارة عن ان يصير الموضوع
في القضية محمولا والمحمول موضوعا
مع بقاء الكيف اي السلب والايجاب
ان كان ~~العكس موجبا~~ الاصل
موجبا كان العكس ايضا كذلك
ومع بقاء التصديق والتكذيب
اي ان الاصل صادقا باي وجه
كان العكس كذلك وان كان
كاذبا كان العكس ايضا كذلك
اذا اردنا ان نعكس قولنا كل
انسان حيوان جعلنا الجزء
الاول ثانيا والثاني اولا وقلنا
بعض الحيوان انسان واذا اردنا ان
نعكس قولنا لا شيء من الانسان
بحجر قلنا لا شيء من الحجر بانسان
ولو قال المص العكس هو جعل
الجزء الاول من القضية ثانيا
والثاني اولا لكان اصوب
لان ما هو الموضوع لا يصير
محمولا وما هو المحمول لا يصير
موضوعا اصلا ولئن سلمنا ذلك

حيث خ

وان كان سالبا كان العكس ايضا كذلك

سالبا و

ايضا خ

اذا

انسان خ

لكان خرج عن التعريف عكس
الشرطيات وانما اعتبر بقاء
السلب والايجاب لانهم تتبعوا
القضايا فلم نجدها في الاكثر
بعد الحمل المذكور صادقة لازمة
للاصل الا موافقة لها في السلب
والايجاب وانما اعتبر بقاء الصدق
لان العكس لازم للقضية اذ لو
فرض عكسها يلزم لصدق العكس
والا لزم صدق الملزوم بدون
صدق اللازم وصدق الملزوم
بدون صدق اللازم مستحيل
ولم يعتبر بقاء الكذب لانه لا
يلزم من كذب الملزوم كذب
اللازم فان قولنا كل حيوان
انسان كاذب مع صدق عكسه
الذي هو قولنا بعض الانسان
حيوان فعلى هذا قول المص
والتكذيب لا يكون الا خطاء
قال والموجبة الخ **اقول**
الموجبة التي تكون موجبة
كلية لا يلزم ان تنعكس كلية
بل يلزم ان تنعكس جزئية اما
عدم انعكاسها كلية فلئلا تنتقض
بمادة يكون المحمول فيها اعم

صدقها الصدق

من

من الموضوع وعند الانعكاس
يلزم صدق الاخص على كل افراد
الاعم وهو محال مثلا اذ قولنا
كل انسان حيوان ولا يصدق قولنا
كل حيوان انسان والا لزم ان
يصدق الانسان الذي هو الاخص
على كل الحيوان الذي هو الاعم
وهو محال واما انعكاسها جزئية
فلانا اذا قلنا كل انسان حيوان
نجد شيأ موصوفا بالانسان
والحيوان وهو ذات الانسان
كزيد وعمرو وبكر فيكون بعض
الحيوان انسانا هذا ما ذكره
المص في تعليل انعكاسها جزئية
والاولى فيه ان يقال اذ صدق
كل انسان حيوان يلزم ان يصدق
بعض الحيوان انسان والا لصدق
نقيضه وهو لا شيء من الحيوان
بانسان فيلزم المنافات بين الانسان
والحيوان فيصدق ليس بعض الحيوان بانسان
الانسان بحيوان وقد كان الاصل
كل انسان حيوان وهذا خلف او يضم
ذلك الى الاصل ينتج سلب الشيء
عن نفسه وهو غير موجود هكذا
تقول كل انسان حيوان ولا شيء

يصدق

قوله فلانا اذا قلنا كل انسان حيوان نجد شيأ موصوفا الخ اقول يعني اذا قلنا هذه الموجبة الكلية نجد شيأ موصوفا بالانسان والحيوان وهو اي شيء الموصوف بهما ذات الانسان اي افراده فح يكون بعض الحيوان انسانا لانا اذا وجدنا موصوفة بوصفين فلنا ان نجعل كلا الذات موصوفة باحد الوصفين ونجعل الوصف الاخر محمولا عليها فح

قوله والاولى فيه ان يقال الخ اقول اي الدليل الاولى في العكس الموجبة الكلية موجبة جزئية ان يقال اذا صدق كل انسان حيوان لزم من صدقه ان يصدق بعض الحيوان انسان والا اي وان لم يصدق هذه الجزئية وجب ان يصدق نقيضها وهو لا شيء من الحيوان بانسان والانسان [illegible] يلزم ارتفاع [illegible] النقيضين وهو محال [illegible] صدقه هذه السالبة الكلية وهو نقيض العكس المنافات الكلية بين الانسان والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان بحيوان [illegible] وجب ان [illegible] الاصل [illegible] وقد كان ليس بعض ان [illegible] وهو نقيض وهو محال فيكون [illegible] النقيضين بحيوان خلفا [illegible] لان [illegible] الانسان الفرض فانتفى المنافات بين الانسان والحيوان وبعد انتفاء المنافات بينهما يلزم انتفاء صدق قولنا لا شيء من الحيوان بانسان ومن انتفاء صدقه يلزم صدق قولنا بعض الحيوان انسان المطلوب

تفصلا سهوا



من الحيوان بانسان ينتج من الشكل
الاول لا شيء من الانسان بانسان
وهو محال **قال** والموجبة الخ **اقول**
القضية الموجبة الجزئية ايضا
تنعكس موجبة جزئية كما ان القضية
الموجبة الكلية تنعكس اليها فالحجة
ههنا كالحجة التي ذكرناها فيها
فانه اذا صدق بعض الحيوان انسان
يلزم ان يصدق بعض الانسان
حيوان لانا نجد شيئا موصوفا
بالحيوان والانسان فيكون بعض
الانسان حيوانا او نقول
على تقدير صدق قولنا بعض الحيوان
انسان يلزم ان يصدق الانسان
حيوان والا لصدق نقيضه وهو
لا شيء من الانسان بحيوان ويلزم
لا شيء من الحيوان بانسان وقد كان
الاصل بعض الحيوان انسانا هذا
خلف او نضم هذا اللازم الى الاصل
حتى يلزم سلب الشيء عن نفسه
كما مر **قال** والسالبة الجزئية **اقول**
السالبة الكلية يلزم ان تنعكس سالبة
كلية وذلك اي انعكاسها الى السالبة
الكلية بين بنفسه لانه اذا صدق
لا شيء من الحجر بانسان يلزم ان يصدق

بعض ح

النقيض ح

لاشي

١٨

لاشي من الانسان بحجر والا لصدق
نقيضه وهو بعض الانسان حجر وهو
ينعكس الى قولنا بعض الحجر انسان
وقد كان الاصل لا شيء من الحجر بانسان
هذا خلف او نضمه اعني النقيض
وهو بعض الانسان حجر الى الاصل
ينتج سلب الشيء عن نفسه هكذا
بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر
بانسان ينتج من الشكل الاول بعض
الانسان ليس بانسان وهو مستحيل
لصدق قولنا ما هو الانسان
انسان في الضرورة **قال** والسالبة
الجزئية الخ **اقول** السالبة الجز
ئية لا تلزم ان تنعكس سالبة جزئية
والا لا نتقض بمادة يكون الموضوع
فيها اعم من المحمول فيصدق سلب
الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق
سلب الاعم عن بعض الاخص
لان كل اخص يستلزم اعمه فان قولنا
مثلا بعض الحيوان ليس بانسان
كالفرس وغيره يصدق ولا يصدق
عكسه وهو بعض الانسان ليس
بحيوان لصدق نقيضه وهو كل
انسان حيوان والا لوجد الكل
بدون الجزء وهو محال وانما قيد

عكسه والا لصدق ح

بقوله لزوما لانه قد يصدق العكس
في بعض المواد مثلا بعض الانسان
ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا
وهو بعض الحجر ليس بانسان **قال**
القياس قول الخ **اقول** المطلب
الاعلى والمقصد الاقصى من الاصطلاحات
المنطقية المذكورة القياس ورسموه
بانه قول مؤلف من اقوال متى
سلمت لزم عنها اي عن تلك
الاقوال لذاتها قول اخر كقولنا
العالم متغير وكل متغير حادث
فانه مركب من قولين اذا سلمنا
لزم لذاتهما عنهما قول اخر كقولنا
العالم حادث والمراد من القول اعم
من يكون معقولا او ملفوظا والمراد
من الاقوال ما فوق قول واحد
ليتناول القياس المؤلف من قولين
والقياس المؤلف من اقوال فوق
اثنين فالقول الواحد لا يسمى
قياسا وان لزم عنه لذاته قول
اخر كعكس المستوي وعكس
نقيضه **وقوله** متى سلمت اي ان
تلك الاقوال لا يلزم ان تكون
مسلمة في نفسها بل يلزم ان تكون
بحيث لو كانت مسلمة يلزم عنها

قول

لذاتها

قول اخر ليدخل في التعريف القياس
الذي مقدماته صادقة والذي مقدماته
كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد
حمار فان هذين القولين وان كذبا
في نفسهما الا انهما بحيث لو سلمتا
لزم عنهما لذاتهما قول اخر وهو
ان كل انسان حمار **وقوله** لزم
عنها يحترز به عن الاستقراء والتمثيل
لانهما وان سلمت مقدماتهما لكن
لا يلزم عنهما شيء اخر لامكان
التخلف في مدلوليهما عنهما **وقوله**
لذاتها يحترز به عن القياس الذي
يلزم عنه بعد التسليم **قول** اخر
لا لذاتها بل بواسطة مقدمة
اجنبية كما في قياس المساوات
وهو ما يتركب من قولين بحيث
يكون متعلق محمول اولهما موضوع
الاخر كقولنا **ا** مساو **لب** و**ب**
مساو **لج** فان هذين القولين يستلزمان
ان **ا** مساو **لج** لكن لا لذاتهما بل بواسطة
مقدمة اجنبية وهي ان كل مساوي
المساوي مساو لذلك المساوي وانما
قال من اقوال ولم يقل من مقدمات
لئلا يلزم الدور لان المقدمة قد
عرفوها بانها ما جعلت جزء

القياس فاخذ و القياس في تعريفها
ولو اخذت هي لايضاح تعريف القياس
لزم الدور **قال** وهو اما اقتراني
او استثنائي **اقول** القياس ينقسم
الى قسمين اقتراني او استثنائي لانه
ان لم يكن عين النتيجة او نقيضها
مذكورا في القياس بالفعل فهو
اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف
وكل مؤلف محدث فكل جسم
محدث وان كان عين النتيجة
او نقيضها مذكورا فيه بالفعل
فهو استثنائي كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود لكن
ليس النهار بموجود فالشمس
ليست بطالعة وانما سمي الاول
اقترانيا لكون الحدود فيه مقترنة
غير مستثناة وانما سمي الثاني
استثنائيا لاشتماله على اداة
الاستثناء والمراد بكون عين النتيجة
او نقيضها مذكورا في القياس بالفعل
ان يكون ط فاها او ط فا نقيضها
مذكورين بالترتيب الذي هو في
النتيجة **قال** المشترك المكرر
الخ **اقول** اعلم ان المشترك
المكرر بين مقدمتي القياس

وكقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة ح

الشمس طالعة ينتج لكن فالنهار موجود

وهو لكن ح

فصاعدا

٢١

فصاعدا يسمى حدا اوسط لتوسطه
بين ط في المط سواء كان موضوعا
ومحمولا او مقدما وتاليا وقد مر
مثالهما انفا وموضوع المط يسمى
حدا اصغر لانه اخص في الاغلب
والاخص اقل افرادا فيكون اصغر
ومحمول المط يسمى حدا اكبر لانه
اعم في الاغلب والاعم اكثر
افرادا فيكون اكبر والمقدمة من
مقدمات القياس التي فيها الاصغر
تسمى الصغرى لاشتمالها على الاصغر
فتكون ذات الاصغر وهذا ليس
الا معنى الصغرى والمقدمة التي
فيها الاكبر تسمى الكبرى
لاشتمالها على الاكبر فتكون ذات
الاكبر وهذا ليس الا معنى الكبرى
واقتران الصغرى بالكبرى
في الايجاب والسلب وفي الكلية
والجزئية يسمى قرينة وضربا ولم
يذكر المص هذا وهيئة التاليف
اي الهيئة الحاصلة من اقتران
الصغرى بالكبرى تسمى شكلا
والاشكال اربعة لان الحد الاوسط
ان كان محمولا في الصغرى موضوعا
في الكبرى فهو الشكل الاول



وان كان بالعكس ان كان موضوعا
في الصغرى محمولا في الكبرى فهو
الشكل الرابع نحو كل ج ب وكل ب
ا فكل ج ا او بالعكس نحو كل ب
ج وكل اب فبعض ج ا وان كان
الحد الاوسط موضوعا فيهما اي
في الصغرى والكبرى نحو كل ج ب
وكل ج د ينتج بعض ب د فهو
الشكل الثالث وان كان محمولا في الصغرى
والكبرى نحو كل ج ب ولا شيء
من اب ينتج لا شيء من ج ا فهو
الشكل الثاني فهذه هي الاشكال
الاربعة المذكورة في المنطق قال
والشكل الرابع اقول من هذه
الاشكال الاربعة المذكورة الشكل
الرابع وهو بعيد عن الطبع جدا
لانه لا يتحصل المطلوب به الا
بالنفس وانما يتحصل بالاشكال
الاربعة الباقية بالتيسير ومن
هذه الباقية ما هو اقرب الى الطبع
وهو الشكل الاول والباقية اعني
الثالث والثاني والرابع تبعد عنه
الاحتياج الى رد الشكل الثاني
الى الاول لانه اقرب الباقين اليه
لمشاركته اياه في صغراه وهي اشرف

اشرف

اشرف مقدمتيه لاشتمالها على
موضوع المط الذي هو اشرف من
المحمول لان المحمول انما يطلب
لاجله واعلم ان الشكل الثاني انما
ينتج اذا كانت مقدمتاه اي الصغرى
والكبرى فيه مختلفتين بالايجاب
والسلب اي اذا كانت احداهما
موجبة وتكون الاخرى سالبة
والا لكانتا اما موجبتين او سالبتين
واياما كان يتحقق الاختلاف في
النتيجة اما اذا كانتا موجبتين فلانه
يصدق كل انسان حيوان وكل
ناطق حيوان والحق الايجاب وهو
كل انسان ناطق واذا ابدلنا الكبرى
بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق
السلب واما اذا كانتا سالبتين فلانه
يصدق لا شيء من الانسان بحجر ولا
شيء من الفرس بحجر والحق السلب
ولو ابدلنا الكبرى وقلنا لا شيء من
الناطق بحجر كان الحق الايجاب
بخلاف ما اذا وجد الاختلاف بين
المقدمتين بالايجاب والسلب ومع
هذا الشرط الثاني كلية الكبرى في
هذا الشكل والا لاختلفت النتيجة
كقولنا لا شيء من الانسان بفرس

وهو لا شيء من الانسان بفرس



وبعض الحيوان فرس والحق الايجاب
ولو قلنا بعض الصاهل فرس كان
الحق السلب هذا على تقدير ايجاب
الكبرى واما على تقدير سلبها
فلانه يصدق قولنا كل انسان حيوان
وبعض الجسم ليس بحيوان والحق
الايجاب واذا قلنا بعض الحجر ليس
بحيوان كان الحق السلب ولم يذكر
المص هذا الشرط **قال**
والشكل الاول هو الذي جعل ه
معيارا للعلوم الى اخره **اقول** لما
كان الشكل الاول ابين الاشكال
اصلا والباقية مرتدة اليه عند
الاحتياج ولهذا ما جعل معيارا
للعلوم اولا الا ان الكف المص
ههنا مع ضروبه المنتجة دون
غيره ليجعل دستورا اي قانونا
ينتج منه المطلوب وتوطئة ص
لتفهيم الباقية وضروبه المنتجة
اربعة لان القسمة العقلية تقتضي
ان تكون ستة عشر فسقط منها
اثنا عشر كما بين في المطولات
وبقي اربعة اضرب **الضرب** الاول
هو ان يكون من موجبتين كليتين
والنتيجة موجبة كلية كقولنا كل

جسم

اورده ههنا ح

من كلية كلية

جسم مولف وكل مولف محدث ينتج
كل جسم محدث **الضرب** الثاني ان
يكون و الكبرى سالبة والنتيجة ه
سالبة كلية كقولنا كل مولف ولا
شئ من المؤلف بقديم ينتج لا شي
من الجسم بقديم **والضرب** الثالث
ان يكون من موجبتين والصغرى
موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم
مولف وكل مولف حادث ينتج ه
بعض الجسم حادث **والضرب**
الرابع موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى والنتيجة سالبة
جزئية كقولنا بعض الجسم مولف
ولا شئ من المولف بقديم ينتج ه
بعض الجسم ليس بقديم ومن
يعرف ان ايجاب الصغرى وكلية ه
الكبرى شرط في الشكل الاول
والا لا اختلف النتيجة اما الاول
فلانه يصدق لا شئ من الانسان
بفرس وكل فرس حيوان والحق الا
يجاب واذا ابدلنا الكبرى بقولنا
وكل فرس صاهل كان الحق السلب
واما فلانه يصدق كل انسان حيوان
وبعض الحيوان فرس والحق السلب
واذا قلنا بعض الحيوان صاحك كان



كلما كان هذا الشي انسانا فهو اما
ابيض او اسود **قال** واما القياس
الاستثنائي الى اخره **اقول**
لما فرغ من القياس الاقتراني شرع
في بيان القياس الاستثنائي فنقول
القياس الاستثنائي مركب دايما
من مقدمتين احدهما شرطية
والاخر وضع احد جزئيها اي اثباته
او رفعه ليلزم وضع الجزء الاخر
او رفعه سواء كانت متصلة او
منفصلة واما ان كانت متصلة
فكقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود لكن الشمس
طالعة فالنهار موجود ولو قلت
لكن ليس بموجود ينتج ان الشمس
ليست بطالعة واما ان كانت
منفصلة فكقولنا دايما اما ان يكون العدد
زوجا او فردا لكن هذا العدد
زوج ينتج انه ليس بفرد ولو قلت لكن
ليس بزوج ينتج انه فرد اذا عرفت
هذا فنقول الشرطية الموضوعة في القياس
الاستثنائي ان كانت متصلة فاستثناء
عين المقدم ينتج عين التالي والا لزم
انفكاك اللازم عن الملزوم فيبطل الملازمة
واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم

بيان

ينتج ان

والا

والازم وجود الملزوم بدون اللازم
فبطل الملازمة ايضا كما رايت في المثال
الاول فان كانت الشرطية الموضوعة
في القياس الاستثنائي منفصلة
فاستثناء عين احد الجزئين سواء
كان مقدما او تاليا ينتج نقيض الاخر
لامتناع الجمع بينهما واستثناء نقيض
احديهما اي نقيض احد الجزئين كذلك
ينتج عين الاخر لامتناع الخلو بينهما
كما رايت المثال الثاني فعليك بالتامل
في المثالين المذكورين هذا اذا كانت
المنفصلة حقيقية وان شئت
ان تدرك البحث بكماله في المنفصلة
فارجع الى رسالة المطولات ۞
قال من البرهان **اقول**
الاصطلاحات المنطقية المذكورة
التي يجب استحضارها عند الخوض
في شي من العلوم البرهان ويرسم
بانه قياس مؤلف من مقدمات
يقينية لانتاج اليقين كما مر من
الامثلة واليقين هو اعتقاد
الشي بانه لا يكون الا كذا يخرج
الظن مطابقا للواقع اي **قوله** غير ممكن
الاوال يخرج اعتقاد المقلد واما
اليقينات فستة اقسام **منها**

الازال



تصور

اوليات وهي ما يحكم العقل بمجرد
الطرفين كقولنا الواحد نصف ه ه
الاثنين والكل اعظم من الجزء ه ه
ومنها مشاهدات وهو ما يحكم العقل
ه بالحس سواء كان من الحواس الظا
ه او من الحواس الباطنة كقولنا الشمس
ه مشرقة والنار محرقة وكقولنا ان
ه لنا غضبا وخوفا ومنها وهي ما
يحتاج العقل فيه في جزم الحكم الي
واسطة تكرار المشاهدات مرة
بعد اخري كقولنا السقمونيا مسهل
الصفرا وهذا الحكم انما يحصل
بواسطة مشاهدات كثيرة ومنها
الحدسيات وهي ما لا يحتاج العقل
فيه الي واسطة تكرار المشاهدات
كقولنا نور القمر مستفاد من نور
الشمس لاختلاف تشكلات ه
النورية بحسب اختلاف اوضاعه
من الشمس قربا وبعدا ومنها متواترات
وهي ما يحكم العقل فيه في جزم الحكم
بواسطة السماع من جمع كثير ه
استحال العقل تواطؤهم على الكذب
كالحكم بان محمدا صلى عليه وسلم
ادعى النبوة واظهر المعجزات
علي يده ه ومنها قضايا قياساتها

هرة

مجربات

ع

قياساتها معها وهي ما يحكم العقل
فيها بواسطة مقدمة لا تغيب عن
الذهن عند تصور الطرفين كقولنا
الاربعة زوج بسبب وسط حاضر
في الذهن وهو الانقسام بمتساويين
والوسط ما يقترن بقولنا لانه
حين يقال لانه كذا وكذا قال
والجدل الخ اقول من الاصطلاحات
المنطقية المذكورة الجدل وهو
قياس من مقدمات مذكورة ه ه
مشهورة اي المقدمات التي ه
ذكرناها في القضية كالمقدمات
التي الغرض في ترتيبها الزام
الخصم وهو ظاهر ومنها
الخطابة وهو قياس مركب من
مقدمات مقبولة من شخص
معتقد فيه او من مقدمات
مظنونة والغرض ترغيب الناس
فيما ينفعهم من امور معاشهم
او معادهم كما يفعله الخطباء
والوعاظ ومنها الشعر وهو
وهو قياس من مقدمات تنبسط
منها النفس او تنقبض كما اذا قيل
الخمر ياقوتة سيالة انبسطت منها
النفس ورغبت في شربها واذا

عند

وبين

مؤلف



قيل العسل مرة فهو عقية انقبضت له
النفس ونفرت من اكلها ومنها
المغالطة وهي قياس مولف من
مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او ه
بالمشهورة او مركب من مقدمات
وهمية كاذبة والغلط اما من جهة
الصورة او من جهة المعنى اما ما يكون
من جهة الصورة فكقولنا لصورة
الفرس على الجدار انها فرس وصهالة
ينتج ان تلك الفرس صهالة واما ان
يكون من جهة المعنى فكقولنا كل انسان
فرس وهو الفرس وكل انسان
وفرس فهو فرس ينتج ان بعض ه
الانسان فرس واعلم ان ما عليه
الاعتماد والتعويل من جهة
القياسات انما هو البرهان
لكونه مركبا من القياسات اليقينية
وليكن هذا ما اردنا شرحه
من الاوراق لايضاح ما
في كتاب ايساغوجي
والحمد لله رب
العالمين

والصلوة والسلام على سيدنا محمد
المبعوث بمكارم الاخلاق وعلى اله
وصحبه وسلم تسليما كثيرا الى يوم
الدين

المنفوس

فرس

وقد وافق الفراغ من كتابته نهار الثلاثا
الواقع في احدى وعشرين شهر
محرم الحرام ١٢٦٧ سنه على يد
اضعف الورى واحوجهم
الى الله تعالى الفقير
[redacted]
[redacted] عفى الله له ولوالديه ولجميع الطلبة
اجمعين امين والحمد لله رب العالمين

الملمين